**تقييم:**

بدأ الحديث منذ سنوات عن انسحاب امريكي تدريجي من منطقة الشرق الأوسط، وبدأ الإشارة في نفس الوقت الى عودة ميدانية لبريطانيا (الفاعل المؤثر الاستعماري القديم في هذه المنطقة) للتحرك باتجاهات متعددة ومتشابكة في المنطقة. وبدأت تطرح الأسئلة حول ماهية هذا الرجوع والتحرك واولوياته وأهدافه، إضافة الى نسقه الاستراتيجي والجيوسياسي في منطقة تعيش متغيرات كثيرة. يبدو هذا التحرّك البريطاني منسجما الى حد ما مع ما يطلق عليه باسم "انتقال الهيمنة المتنافسة"، وهذا دليل على أنّ نسق التحرك وسياقاته ما هي الا تبادل للأدوار مع الحفاظ على المنجزات السابقة التي صنعتها السياسة الامريكية وبلورتها مصالحها المشتركة مع حلفاءها في المنطقة.

لم تغب بريطانيا يوما عن المنطقة، انما أولويات المرحلة السابقة، دعمت التحرك الأمريكي بصفة أكثر وأكثر فعالية، وبقيت بريطانيا المساند والداعم دوما لكل السياسات الامريكية في الشرق الأوسط. لكن ما يطرح اليوم مختلف تماما عما سبق، فالولايات المتحدة اليوم لديها أولويات أخرى وتوجهات أكثر أهمية من بقاءها في ساحة باتت تشكّل استنزافا مستمرا لقدراتها المادية والعسكرية. لم ترفع الولايات المتحدة يدها عن الشرق الأوسط، على العكس من ذلك تماما، حضورها اليوم الأكثر خطورة وشراسة، يكمن في الاليات والأدوات والأساليب المستخدمة والتي تستهدف من خلالها الكيانات والدول والأنظمة والشعوب المعادية لمشاريعها الاستعمارية والاستكبارية.

الحديث عن عودة بريطانيا الى شرق السويس يستوجب البحث عن نوايا بريطانيا وقدراتها واستراتيجياتها، بالإضافة إلى الآثار الجيوسياسية لمثل هذه العودة في ميزان القوى المتحول في الشرق الأوسط.

من هذا المنطلق، يبدو الحافز الأمريكي نحو التقشف في منطقة الشرق الأوسط أكثر حضورا، على الرغم من التبريرات التي قدمتها الإدارات الامريكية المتعاقبة من أوباما الذي ركّز على فكرة تحويل الموارد الامريكية باتجاه المواجهة مع الصين، وترامب الذي ذهب في نفس مسار فكرة الانسحاب وشدد على حماية الحلفاء الإقليميين واستمرارية الالتزام معهم. اليوم، يبدو أنّ بايدن ذاهب في نفس المسار، مع استعداد كامل للانسحاب الذي بدأ عمليا بالانسحاب من أفغانستان، ويبدو انه سيستمر بشكل تدريجي وفعال.

لابد من الإشارة الى ان اثار التقشف الأمريكي على النظام الجيوسياسي في المنطقة كبيرة جدا، منها ما هو مرتبط بالحلفاء الإقليميين خاصة دول الخليج الفارسي وعلى راسهم السعودية، ومنها ما هو مرتبط بالشركاء (الكيان الاسرائيلي) الذي سيكون الأكثر تأثرا بهذا الانسحاب والتقشف المعلن.

وفقا لمعارضي الانسحاب الأمريكي من المنطقة، سيكون، تراجع النهج الاستراتيجي الأمريكي في الشرق الأوسط سببا لمزيد من التعقيدات وسيفاقم الصراع الجيوسياسي، وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط، فعلى سبيل المثال، يخشى البعض من أنه مع استمرار انسحاب أمريكا، ستكون الصين، المستفيد الاساسي من روابطها التجارية الكبيرة والمتزايدة مع معظم دول المنطقة. ولكن بالتأكيد ما يخيف حلفاء أمريكا أكثر، هو ان يساهم هذا التقشف والانسحاب في تقوية جبهة المواجهة والمقاومة للمشاريع الامريكية-الصهيونية في المنطقة، خاصة مشاريع التطبيع، مما سيشكّل عائقا امام مصالح هذه الدول وعلاقاتها مع الكيان الصهيوني الذي بات يبحث عن مخارج سياسية لكسر طوق الحصار الذي فرضته عليه قوى محور المقاومة في المنطقة. بالمقلب الاخر، يتصل خوف حلفاء واشنطن بسبب أساسي وهو تعجيله بانتشار الأسلحة النووية التي ستكون-وفقا لتكهناته-سلاح الردع الاستراتيجي الحقيقي في يد قوى محور المقاومة في مواجهة قوى الاستكبار.

عودة بريطانيا الى شرق السويس، هي عودة ناعمة، مرتبطة بمصالح إستراتيجية وتجارية كبيرة في جميع دول مجلس التعاون الخليجي من جهة إضافة الى بقية دول المنطقة، ويبدو ان بريطانيا وبحكم قدراتها الكلاسيكية، ولإدراكها حساسية هذا المسار الإقليمي، ذاهبة نحو الانخراط بشكل سلس وناعم بارتباطات مع شعوب ودول المنطقة معتمدة في ذلك على هامش الاستفادة من التنوع الطائفي والمذهبي كما الاستفادة من خطورته وحساسيته.

 مخاطر هذه العودة البريطانية تكمن في:

* ما يمكن ان تلعبه من أدوار ملتبسة ومتشابكة ومعقدة في بعض الأقاليم التي تعيش احتقان طائفي وسياسي.
* انخراط بريطانيا في مواجهة مع إيران انطلاقا من جبهات متعددة ومتنوعة لدول الخليج الفارسي.
* اشعال فتيل الانقسامات السياسية والطائفية والمذهبية بين دول المنطقة.
* رؤية عسكرية تقوم على سياسة تكيّف جديدة للقوى العسكرية البريطانية الموجودة أساسا في منطقة الخليج.
* استبدال الوجود الأمريكي بوجود بريطاني عسكري قد يكون منطقي ولكنه لن يكون فعالا او بديلا عن الدور الأمريكي.
* تدخل بريطانيا للعب دور أساسي وكقوة ناعمة في التعبئة السياسية خاصة للنخب الشيعية في المنطقة (العراق مثلا).

من هذا المنطلق يبدو ان الهدف الاستراتيجي من العودة الى شرق السويس، هو ردع إيران وقوى محور المقاومة في اتجاه مواصلة العمل على عرقلة مشروع المقاومة في المنطقة ومواجهتها، لكن حتى هذا الامر، يتطلب إستراتيجية يجب أن تكون متعددة الأوجه، ومدعومة دوليًا، مع إتاحة قوة عسكرية كبيرة وذات مصداقية. ويبدو أن هذا الخيار وان كان محسوبا لدى الأمريكي والبريطاني الا انه لا يراعي المتغيرات التي تعيشها منطقة الشرق الأوسط وهي معقدة بشكل كبير الآن مع التأكيد على وجود قوى جديدة صاعدة في المنطقة أصبح لها دور ومصالح استراتيجية وهي حتما لن تقبل باي محاولة لتغيير هذا الواقع الجديد. ويبقى السؤال الأهم هل بريطانيا قادرة فعليا على تحمل عبء تثبيت استقرار الأنظمة الأمنية الإقليمية أي حماية أمن وضمان استمرارية مشيخة دول الخليج الفارسي خصوصا بعد التقشف الأمريكي او الانسحاب من المنطقة؟ نعتقد انها مسالة معقدة وان يبدو ان هناك بوادر للتحرك البريطاني لكنها تفضل الدخول من بوابة الدبلوماسية والاستثمار والثقافة على تفعيل المشاركات الأمنية والعسكرية التي يبدو انها لن تتغير حاليا.

**إستراتيجية المملكة المتحدة في الخليج والشرق الأوسط بعد التقشف الأمريكي**

غاريث ستانسفيلد، دوغ ستوكس، وسول كيلي

تشير هذه الورقة الى تأثير الانحدار النسبي المحتمل للولايات المتحدة وانخراطها في الشرق الأوسط والخليج على وجه الخصوص. بدأ فك الارتباط الأمريكي في ظل إدارة أوباما، ويبدو أنه مستمر في ظل إدارة ترامب. وبتطبيق نظريات "انتقال الهيمنة المتنافسة"، يتم تحديد الخلفاء المحتملين في مرحلة ما بعد أميركا. كما يتم النظر في نوايا المملكة المتحدة وقدراتها واستراتيجياتها لدى عودتها إلى "شرق السويس"، بالإضافة إلى الآثار الجيوسياسية لمثل هذه العودة إلى ميزان القوى المتحول في الشرق الأوسط. كانت الاستراتيجية الأميركية الكبرى في مرحلة ما بعد الحرب، هي الانخراط العميق مع التحالفات الأمنية الفاعلة والمسؤولة عن الاستقرار الإقليمي. فمع تزايد القيود المفروضة على النظام ومع صعود قوى عظمى أخرى مثل الصين والغرب، تتراجع المشاركة الأميركية العميقة اقتصاديًا.

ألا تزال المشاركة الأميركية العميقة منطقية؟ وإذا كانت الولايات المتحدة في المراحل الأولى من الانحدار النسبي، فإن المنطق التقليدي يشير إلى أن "القوى العظمى تخفف من طموحاتها في السياسة الخارجية وتقدم تنازلات في مجالات أقل قيمة إستراتيجية"1 من خلال ممارسة قدر أكبر من ضبط النفس الاستراتيجي.2 يدعو العديد من المحللين الآن، الولايات المتحدة إلى التراجع عن طموحها وتوقفها لتجنب الانجرار إلى حروب إقليمية، وتركيز مواردها في المجالات التي تثير قلقًا أكبر. يزعم بعض المراقبين أن الشرق الأوسط شعر بالحافز الأميركي نحو التقشف أكثر من أغلب المناطق. فقد أرسل محور الرئيس السابق أوباما إلى آسيا إشارة واضحة جدًا بأن الولايات المتحدة ترغب في تركيز مواردها على إدارة صعود الصين. إن فشله المشين الآن في تعزيز "الخط الأحمر" الأمريكي في سوريا، بعد الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية من قبل نظام الأسد، أدى فقط إلى إضعاف مصداقية الولايات المتحدة. في حين سعى الرئيس ترامب إلى طمأنة الحلفاء الإقليميين مثل المملكة العربية السعودية إلى استمرار الالتزام، فهو لا يزال مترددًا في إلزام الولايات المتحدة ببناء الدولة أو "قوات دعم على الأرض"، مما لا شك فيه أن موقف روسيا الآن أكثر حزمًا في المنطقة فقد ازداد تعقيدًا. يقودنا هذا إلى سؤال ستحاول هذه الورقة الإجابة عليه:

ماذا يحدث عندما تصبح أميركا أكثر عزوفًا عن تحمل عبء تثبيت استقرار الأنظمة الأمنية الإقليمية، على الأقل لصالح حلفائها الإقليميين؟ وتجادل نظريات "انتقال الهيمنة المتنافسة" بأن دولة أخرى، أو مجموعة منها، قد تملأ الفراغ الاستراتيجي الذي خلفه التقشف الأمريكي، حيث تغير ميزان القوى بطرق لا تعتبر ملائمة لمصالح الولايات المتحدة. وفيما يتعلق بالشرق الأوسط، هناك سؤال مهم حول ما هي بالضبط آثار التقشف الأمريكي على النظام الجيوسياسي للمنطقة..." والواقع أن "تراجع واشنطن إلى نهج إستراتيجي أبعد قد يزيد من تفاقم الصراع الجيوسياسي وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط". (3) فعلى سبيل المثال، يخشى البعض من أنه مع استمرار انسحاب أمريكا، ستنتقل الصين، مستفيدة من روابطها التجارية الكبيرة والمتزايدة مع معظم دول المنطقة.4

وبالمثل، هناك خوف متصل من أن الانسحاب الأمريكي قد يعجل بانتشار الأسلحة النووية، وهو نفسه مرتبط بالنقد القائل بأن الولايات المتحدة لا تفعل ما يكفي للحد من الطموحات النووية الإيرانية - وهو نقد قد يتسارع نظرًا لإلغاء ترامب للاتفاق الإيراني في عام 2018. ومن الواضح أن روسيا تعمل الآن بقوة في المنطقة، في ظل الدعم القوي لنظام الأسد والروابط الوثيقة مع إيران.

من الناحية النظرية، يقترح عمل "كارل هاين" على نموذج الدولة البديلة، أن القوة المهيمنة التي تسعى إلى الانسحاب من نظام إقليمي يمكنها أن تفعل ذلك بسهولة أكبر إذا كان هناك حليف مناسب أو قوة مهيمنة خارجية أخرى قادرة على منع عدم الاستقرار الجيوسياسي. ثم اقترح معيارين يحددان الملاءمة المحتملة للدولة البديلة اي: "قدرة أفضليتها الاستراتيجية على التعامل مع الدولة المتدهورة وقدرتها العسكرية على الحفاظ على النظام الإقليمي". ما هي الحالات التي تنطبق على هذا الوصف؟ في هذه الورقة، نسعى إلى استكشاف تجريبي لبعض هذه النقاط النظرية، حيث تصبح منطقة الخليج والشرق الأوسط أقل أهمية إستراتيجية لمصالح الأمن القومي الأميركي. نحن نسعى لذلك من خلال دراسة دور المملكة المتحدة في "شرق السويس". وقد كان الدافع وراء ذلك مجموعة من العوامل، لكن معظمها كان بسبب الانفتاح الذي عجّل بتراجع اهتمام أمريكا بالمنطقة. فالولايات المتحدة والمملكة المتحدة تشتركان في العديد من المصالح الأمنية الوطنية المماثلة، وللمملكة المتحدة تاريخ طويل في الخليج والشرق الأوسط.

سنبدأ باستنتاج التطورات الأخيرة في إستراتيجية الأمن القومي للمملكة المتحدة واستكشاف القضايا الرئيسية التي تنتقل بها إلى شرق السويس. كما أن علاقة المملكة المتحدة المستمرة مع الشرق الأوسط سوف تكون مشروطة في السنوات المقبلة من خلال خروج المملكة المتحدة المحتمل من الإتحاد الأوروبي. في حين أن المملكة المتحدة لديها بالفعل مصالح إستراتيجية وتجارية كبيرة في جميع دول مجلس التعاون الخليجي، من الممكن أن الوقت الذي قد يكون فيه عدم اليقين هو القاعدة فيما يتعلق بالتزامات المملكة المتحدة في أماكن أخرى.

* **بريطانيا تعود إلى "شرق السويس"**

كما جاء في ورقة 2013، العودة إلى شرق السويس؟ نشر القوات العسكرية البريطانية في الخليج الفارسي، سعت المملكة المتحدة إلى تعميق وجودها في شرق السويس في الخليج. تم تعزيز الكشف عن مجموعة من الترتيبات العسكرية والدفاعية والتجارية بين وايت هول وحكومات الإمارات العربية المتحدة والبحرين وعمان وقطر، والتي أعلنت في منتصف نيسان/أبريل 2013، مع "أم أس الجفير"، وهي قاعدة بحرية دائمة الآن في البحرين وقاعدة المنهد الجوية بالقرب من دبي، وهي منصة أساسية للحملة الجوية للتحالف ضد داعش. إن هذا "الالتزام الأعمق" من جانب المملكة المتحدة في المنطقة يمثل تحديات، وفرصا، وتوازنًا دقيقًا بين التحالفات المتغيرة في كثير من الأحيان الخاضعة لتوازنات القوى الإقليمية والعالمية على حد سواء. وعلى وجه التحديد، فإن عودة المملكة المتحدة الآن إلى "شرق السويس" قد ألزمت وايت هول بحماية أمن وضمان استمرارية مشيخة دول الخليج العربي التي لا تظهر سوى عناصر محدودة، إن وجدت، من عملية التحول الديمقراطي، والتي اتخذت مواقف معارضة للديناميكيات التحويلية التي لوحظت في أحداث "الربيع العربي" عبر الشرق الأوسط، بغض النظر عن انخراط قطر وأنشطة المملكة العربية السعودية في سوريا، بالتأكيد كانت خطوة لمنع أي تعبير عن التغيير في الخليج نفسه. وعلى هذا النحو، من خلال اتباع إستراتيجية تحالفها مع قوى معادية للثورة في دول الخليج الفارسي، وجدت بريطانيا نفسها على خط التصدع الطائفي الحارق الذي يحدد بشكل متزايد المشهد الجيوسياسي لأمن الخليج والشرق الأوسط. وسوف يكون لزامًا على المملكة المتحدة أن تمشي على مسار إقليمي حساس. فالعراق والمملكة العربية السعودية والبحرين، ناهيك عن الكويت، كلها تواجه الآن تحديات طائفية كبيرة لأمنها الداخلي، في حين تنخرط إيران والمملكة العربية السعودية في حربًا طائفية باردة، وهي الآن تزداد حرارة. ستضيف حملات الوكلاء المستمرة بين البلدين المهيمنين الإقليميين في اليمن وسوريا تقلبًا، إلى التطورات الأمنية القائمة.

الأهم من ذلك، أن سياق العلاقات الدولية لاستراتيجية المملكة المتحدة للانخراط العميق في شرق السويس لا يتعلق فقط بتأمين حلفاء أثرياء ومخلصين في الخليج الفارسي، بل يشمل أيضا استيرادًا جيوسياسيًا عالميًا أوسع نطاقًا. وهي على وجه التحديد تشكل أيضا تكرارا للعلاقات الخاصة عبر الأطلسي العلاقة التي توترت في السنوات الأخيرة. وبما أن "محور أوباما" يعمل على إعادة تركيز الجهود الأمريكية بعيدًا عن الشرق الأوسط وباتجاه الشرق الأقصى ومحيط الهادئ، فإن سحب الفراغ المحتمل في منطقة الخليج، وخاصة بالنسبة إلى المملكة المتحدة، يعتبر قويًا. وكما انجذبت الولايات المتحدة إلى السياسة في الخليج والشرق الأوسط من خلال انسحاب المملكة المتحدة من شرق السويس في عام 1971، يبدو أن الوضع الآن في طريقه إلى الانعكاس، مع تحرك المملكة المتحدة مبكرًا، وربما بشكل انتهازي، لملأ الفراغ المحتمل الذي سينشأ عن تقليص حجم مصالح الولايات المتحدة ووجودها، والذي يشكل جزءًا من عملية إعادة تقويم إستراتيجية كبرى أوسع نطاقًا للولايات المتحدة من الانخراط العميق إلى التقشف الإقليمي.6

في الواقع، بالنسبة للمملكة المتحدة، تعتبر المشاركة الاستراتيجية المتزايدة مع دول الخليج الفارسي ومع الهند سلوكيات جيوسياسية جديدة، عن العلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة - وهي سلوكيات قد تكون مصممة للتأكيد للولايات المتحدة على القيمة المستمرة للمملكة المتحدة كضامن إستراتيجي للنظام الدولي الليبرالي الأوسع بقيادة الولايات المتحدة. على سبيل المثال، أظهرت مراجعة استعراض الدفاع الاستراتيجي والأمني في المملكة المتحدة لعام 2015 أن قيمة المملكة المتحدة بالنسبة إلى الولايات المتحدة تتوقف على دورها الداعم للاستقرار: "إن مساهمتنا في العلاقات الخاصة تشمل امتدادنا ونفوذنا الأوروبي والعالمي... ونحن نعمل معًا لدعم السلام والاستقرار مع "وجود عسكري بريطاني دائم وأكثر جوهرية" في منطقة الخليج مصمم "لعكس علاقاتنا التاريخية، والطبيعة الطويلة الأجل للتحديات والفرص على حد سواء وطمأنة حلفائنا في الخليج".

* **مشاركة المملكة المتحدة في أمن الخليج**

العودة إلى شرق السويس 7 عبارة انفعالية، سواء من اليسار أو اليمين في السياسة البريطانية. ويذكر القرار المثير للجدل للغاية الذي اتخذته حكومة حزب العمل التي يرأسها هارولد ويلسون بين عامي 1966 و1968 للإشراف على خفض عالمي واسع النطاق للقوة العسكرية البريطانية.



رئيس الوزراء البريطاني ماي وولي العهد السعودي الأمير بن سلمان يطرحان صورة مع أعضاء آخرين في الحكومة البريطانية والوزراء والمندوبين السعوديين داخل رقم 10

داونينغ ستريت،

لندن في مارس

7، 2018.

دان كيتوود

غيتي إيماجز

بينما كان وزراء حزب العمل مثل توني بين، وريتشارد كروسمان، وباربرا كاسل، قد ابتهجوا بصوت "ناقوس الموت للإمبراطورية البريطانية شرق السويس،" 8 وصف رئيس الوزراء المحافظ السابق، السير أليك دوغلاس - هوم، قرار الانسحاب "التقصير في القيادة، الذي لم ير هذا البلد مثله من قبل في السياسة الخارجية."9 ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه بعد عودة المحافظين إلى السلطة في عام 1970 في عهد إدوارد هيث، فشلوا في اتباع خطابهم المعارض، بل مضوا قدمًا في الانسحاب العسكري من شرق السويس. كانت كل العيون، سواء على اليسار أو اليمين، موجهة نحو مستقبل أوروبي في المجموعة الاقتصادية الأوروبية ومنظمة حلف شمال الأطلسي. كمظلة لتغطية الانسحاب، احتفظت بريطانيا ب "القدرة" على إعادة إرسال القوات إلى شرق السويس.10 ولكن لم يكن هناك سوى موطئ قدم عسكري صغير في دييغو غارسيا، في أقاليم المحيط الهندي البريطاني، وبروناي، وهونغ كونغ (حتى تسليم السلطة إلى الصين في عام 1997)، ومحطة للتزود بالوقود (وهي حرفيًا مرسى عائم) في سنغافورة لتمكين المملكة المتحدة من تنفيذ التزامها في جنوب شرق آسيا، وفقًا لما تقتضيه أحكام ترتيبات الدفاع عن الدول الخمس (11).

ومع ذلك، وفيما يتعلق بالجزيرة العربية والخليج، فإن الانسحاب الرسمي من القواعد الرئيسية شرق السويس لم يكن مؤشرًا على نهاية التدخل العسكري البريطاني - بعيدًا عنها. وسرعان ما أدت الهجمة المهينة من عدن في عام 1967 إلى تدخل النظام الماركسي اللينيني الجديد في جنوب اليمن لصالح المتمردين في محافظة ظفار بسلطنة عمان المجاورة. وأدى تهديد النظام الثوري المدعوم من قبل الاتحاد السوفيتي في عمان، والسيطرة على الجانب العربي من مضيق هرمز، إلى قيام حكومة هيث بإرسال قوات الدعم الجوي لمساعدة قوات السلطان المسلحة، إلى جانب وحدة كبيرة من الجيش الإيراني، على هزيمة التمرد بحلول عام 1975. وبعد أربع سنوات عادت البحرية الملكية إلى الخليج مع دورية أرميلا، وأدت دورها التقليدي، دعمًا للبحرية الأمريكية، في مراقبة السلام البحري مع امتداد الحرب الإيرانية العراقية 1980-1988 إلى الخليج. إن عودة البحرية الملكية دليل كاف على حماقة ترك الوصاية على الخليج إلى إثنين من أعدائها التقليديين، إيران والمملكة العربية السعودية، تحت إشراف الحكومة الأمريكية سياسة "الركيزتين" عديمة الجدوى. وقد أثار انهيار الركن الإيراني، بسقوط الشاه في العام 1979، تساؤلات جدية حول استقرار الركن السعودي المتبقي، وفي الواقع، بقاء استمرارية سياسة الولايات المتحدة. في ثلاث حروب دموية واسعة النطاق (1980-1988، 1990-1991، 2003-2011)، وعواقب انهيار نظام الدولة في الخليج في أعقاب انسحاب بريطانيا في 1971، ومخاطر الإنخراط مع المعتدين المحليين - سواء من خلال المواجهة أو التهدئة.

وكجزء من التحالفات التي تقودها الولايات المتحدة، اضطرت بريطانيا إلى إلزام قوات كبيرة في كل من عامي 1990-1991 و2003-2007 للمساعدة على إحباط المحاولات المتعاقبة من جانب العراق لتغيير ميزان القوى في الخليج. فبالإضافة إلى تدخلاتها العسكرية المتكررة في المملكة العربية السعودية والخليج، بالتنسيق عادة مع الولايات المتحدة، حذت بريطانيا حذو الولايات المتحدة بعد عام 1971 وشاركت في التصدير بالجملة لمنظومات الأسلحة المتقدمة إلى دول الخليج العربية. عادة ما تأتي هذه الفرق مع فرق تدريب لتنضم إلى ضباط الجيش المفروزين للقوات المسلحة لهذه الولايات. وكما يظهر المشروعان الإنجليزي السعودي اليمامة الأول والثاني، فإن هذين المشروعين كانا مربحين إلى حد هائل لصناعة الدفاع البريطانية وساعد الحكومات البريطانية المتعاقبة على دعم تكاليف تجهيز القوات المسلحة البريطانية. الصفقة، التي شهدت كانت المملكة المتحدة تتلقى دفعات على شكل 600 ألف برميل من النفط يوميا، بقيمة تقدر ب 40 مليار جنيه إسترليني على مدى 30 عاما، مما يشكل أكبر ترتيب12 من نوعه على الإطلاق فيما يتعلق بالتصدير. لكنه أثبت أنه مثير للجدل، بقدر ما كان مربحًا. وقد جاء الجانب السلبي من هذه الاتفاقيات مع الجوانب المعقدة لمقايضة النفط، والتعويض، وائتمان التصدير، ناهيك عن مزاعم الرشاوى للسماسرة. وإلى جانب الاستثمارات الكبيرة لصناديق الثروة السيادية لدول الخليج العربية في الملكية والشركات والمصارف والجامعات البريطانية، يمكننا أن نرى مدى ترابط وترابط علاقة بريطانيا مع هذه الدول في السنوات الأربعين الأخيرة.

فقد أصبحت لديهم مصلحة إستراتيجية في بقاء بعضهم البعض إلى درجة أنه يمكن القول بأن بريطانيا لم تنفصل أبدًا عن شرق السويس، أو على الأقل عن العربية والخليج. ولكن هل يعني هذا أن بريطانيا ملتزمة بالدفاع عن دول الخليج العربي بالطريقة التي كانت عليها قبل عام 1971، والتراجع الرسمي عن قواعدها الرئيسية شرق السويس؟

* **الرؤية العسكرية**

وفقًا للتقاليد، يلقي رئيس هيئة أركان الدفاع في المملكة المتحدة (CDS) خطابًا عن حالة القوات المسلحة على المعهد الملكي للخدمات المتحدة في كل عيد ميلاد. إن هذه الخطب تشكل عادة إعادة صياغة روتينية للسياسات التي كانت تحت نظر عامة الناس لبعض الوقت. لكن خطاب الجنرال السير ديفيد ريتشاردز في مساء 17 ديسمبر/كانون الأول 2012 كان مختلفًا.

أوضح السير ديفيد في كلمته رؤية للمستقبل تشع بالثقة والتفاؤل والجرأة، قبل كل شيء، في مناقشة القوة الإستطلاعية المشتركة الجديدة، والمكونات البحرية والبرمائية للبحرية الملكية ومستقبل ألوية الجيش. كان أحد أجزاء خطابه مثيًرا للاهتمام بشكل خصوصي:

سوف تكون JEF قوة المشاة المشتركة البريطانية قادرة على إسقاط السلطة بتأثير ونفوذ عالميين. ولا يوجد مكان أكثر أهمية بالنسبة لنا من أصدقائنا في الشرق الأوسط والخليج، وتماشيًا مع النية السياسية الواضحة التي نتوقع، مع مبادرات أخرى، أن تقضي عناصر القوات المسلحة السودانية المزيد من الوقت في بث الطمأنينة والردع في المنطقة.

ثم أضاف ليقدم المزيد من التفاصيل حول الكيفية التي سوف تستمر بها البحرية الملكية في النمو من حيث الأهمية. ومع دخول قدرات ناقلاتنا حيز الخدمة، فإنها ستكون جزءًا رئيسيًا من إستراتيجيتنا الدبلوماسية والإنسانية والعسكرية. وتماشيًا مع إصلاحات الجيش لعام 2020، "في حين سنحتفظ بثلاثة ألوية لمناورة الجاهزية العالية، سيكون لدينا أيضًا "ألوية قابلة للتكيف" للحفاظ على استمرار العمليات وتطوير الشراكات بشكل روتيني في جميع أنحاء العالم". أما بالنسبة لنشر هذه الألوية، وأتصور لواءين أو أكثر من الألوية قابلة للتكيف والتي تشكل علاقات وثيقة على المستوى التكتيكي مع بلدان معينة في الخليج والأردن، على سبيل المثال، مما يسمح بتحسين التعاون مع قواتها. وإذا ما دعت الحاجة إلى عملية أخرى على غرار ما حدث في ليبيا، فإننا سنكون مستعدين. ومن شأن ذلك أن يعزز إلى حد كبير قدرتنا على دعم الحلفاء في الوقت الذي يحتويان فيه على التهديدات ويردعانها، ومع وجودنا البحري في البحرين، وعناصر جوية في الإمارات العربية المتحدة وقطر، وأدوار تقليدية ولكن معززة في عمان والكويت والمملكة العربية السعودية، من شأنها أن تجعلنا حليفا إقليميًا عبر نطاق أوسع.14



وقد احتشد المتظاهرون، الذين يعارضون زيارة ولي العهد السعودي بن سلمان المثيرة للجدل إلى المملكة المتحدة، في لندن.

ديفيد كليف

صور / Getty Images

ولهذه الغاية، ومن خلال تعزيز هذه الاتجاهات، أكد إعلان صدر في أواخر عام 2014 إنشاء "جفير" في منشأة ميناء سلمان في البحرين، وهي قاعدة بحرية دائمة، وهي الأولى من نوعها بالنسبة للمملكة المتحدة منذ عام 1971. بدأت أعمال البناء في أواخر العام 2015 مع تصريح وزير الدفاع البريطاني آنذاك، فيليب هاموند، بأن إنشاء المنشأة يعني أن "وجود البحرية الملكية في البحرين مضمون في المستقبل، ويضمن الوجود البريطاني المستدام شرق السويس"، وأنها "مجرد مثال واحد لشراكتنا المتنامية مع الشركاء الخليجيين للتصدي للتهديدات الإستراتيجية والإقليمية المشتركة"، وأبرزها صعود تنظيم "الدولة الإسلامية" في العراق وسوريا. ومع ذلك، فإن
وقد أظهر الإدراك بأن حاملات الطائرات من طراز الملكة إليزابيث لن تتمكن من الرسو في منشأة ميناء سلمان أن القرار المتعلق بمكان إقامة القواعد في الخليج قد يكون مدفوعا باعتبارات سياسية أكثر منه باعتبارات العقلانية العسكرية والحاجة. ويبدو أن الجيش أيضًا حريص للغاية على المشاركة، وخاصة في أعقاب انسحاب الجيش البريطاني من نهر الراين من ألمانيا وخسارة التدريبات الأولية في القارة من دون أي بديل على نطاق واسع، حتى الآن ربما. ومن خلال إعادة التواصل مع سلطنة عمان، سوف يجد الجيش نفسه في موقع جيوسياسي بالغ الأهمية، حيث يوجد آلاف الأميال المربعة من الأراضي غير المأهولة بالسكان والتي تناسب بشكل مثالي تدريب الوحدات العسكرية على المهارات اللازمة للانتشار في مناطق ذات مستويات مناخية وبيئية متكافئة (تتمتع عمان بمناخ جاف شبه مداري، وتتوفر فيها الصحاري والجبال على حد سواء)، وحيث تستقبل وحداتها حكومة تحافظ دائمًا على روابط قوية مع المملكة المتحدة، سواء من الناحية المؤسسية أو من حيث الروابط الشخصية التي تتمتع بها النخب في كلا البلدين.

بطبيعة الحال، سوف يكون من المستحيل أن نترك قطر التي لا يمكن حجبها عن أي تطور لا يقل أهمية عن عودة البريطانيين إلى الخليج. مع الروابط الشخصية الراسخة منذ فترة طويلة القائمة بين النخب القطرية والمملكة المتحدة، ومحاولات الدوحة العلنية والناجحة للانخراط في الشؤون الدولية، بما في ذلك تحولات الربيع العربي في الشرق الأوسط، كانت أقل استعدادا للمشاركة في مثل هذه الأحداث في الخليج، في البحرين، على سبيل المثال وفي قوتهم المالية الهائلة التي يولدها صادراتهم الضخمة من الغاز الطبيعي المسال (بين 2015 و 2017، قدمت قطر وحدها 93(15) كان من المتوقع أن يقوم ديفيد كاميرون بجهود ملحوظة لتعزيز الروابط بين لندن والدوحة، مع أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، الذي يزور داونينغ في تشرين الأول/أكتوبر 2010، ومع زيارة رئيس الوزراء آنذاك للأمير في أوائل عام 2011. 16 لا تحتاج قطر إلى مزيد من المساعدة في المجال الدفاع الجوي مع القوات الجوية الأمريكية الموجودة في قاعدة العديد غرب الدوحة، ونظرًا إلى كونها أقل جاذبية للجيش من عمان، تبدو قطر بشكل استثنائي جيدة لتكون مهيئة لتولي مهمة تنسيق أو تواجد قيادة المملكة المتحدة. مع استثمار الأمير بكثافة في الدوحة كنقطة محورية للحياة السياسية والاقتصادية والثقافية في الخليج (في منافسة مع دبي). ولتوطيد هذه التطورات، افتتحت المملكة المتحدة قاعدة بحرية جديدة في البحرين في أبريل/نيسان 2018. "سوف يلعب وجودنا في البحرين دورًا حيويًا في الحفاظ على سلامة بريطانيا فضلًا عن توطيد الأمن في الخليج،" كما قال وزير الدفاع البريطاني غافين ويليامسون: "إن ما يحدث في منطقة الخليج له تأثير مباشر على الأمن القومي للمملكة المتحدة وعلى ازدهارنا وسلامة مواطنينا"، لا سيما مع علاقة المملكة المتحدة بحلفائها في الخليج والشرق الأوسط، وهي علاقة حيوية لاحتواء تهديدات مثل تنظيم "الدولة الإسلامية"(17).

على هذا النحو، من حيث البيانات العامة والأدلة الظرفية على حد سواء، تبدو المملكة المتحدة ملتزمة بتعميق علاقتها الدفاعية الاستراتيجية مع الإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين وعمان، وعلاقاتها مع المملكة العربية السعودية - التي، كموطن للمدينتين المقدستين في الإسلام مكة والمدينة المنورة، لن تسمح بوجود قوات أجنبية - أصبحت أقوى من أي وقت مضى.

* **أمن الخليج والعلاقة الخاصة**

في النظام الدولي بعد الحرب، كانت الولايات المتحدة القوة المهيمنة الخارجية الرئيسية في الخليج. مع الأخذ بعين الاعتبار التجربة المريرة للعراق وأفغانستان، فضلًا عن وجهة نظر الولايات المتحدة بأن شرق آسيا ستكون المحور الديموغرافي والاقتصادي والجيوسياسي للعلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين، ربما نشهد تغيرًا في الاستراتيجية الأمريكية الكبرى من إستراتيجية انخراط عميق إلى إستراتيجية خفض الإنفاق، وإن كان مع اختلافات إقليمية تعتمد على قراءة كل منها لأهمية المنطقة بالنسبة لمصالح الأمن القومي الأمريكي. أيًا كانت الطريقة التي تقرأونها بها، فمن الواضح أن الخليج والشرق الأوسط عمومًا قد تم تخفيضهما في الولايات المتحدة. تقييم نسبي للأولويات، وأن الولايات المتحدة الآن بدلاً من أن "تتقدم من الخلف" في المنطقة. لقد التزم الرئيس ترامب أكثر بالمنطقة، ولكن بطرق محدودة وفي سياق القوى الخارجية الأخرى، وأبرزها روسيا وبدرجة أقل الصين، حيث أصبح أكثر انخراطًا في الأمر، وبالتالي يقيد الولايات المتحدة حرية التصرف. وفي هذا السياق، ووسط التغيرات الجيوسياسية الإقليمية وتوازنات القوى، تسعى المملكة المتحدة إلى تطبيق إستراتيجيتها الأوسع نطاقًا للانخراط العميق في الخليج. لماذا؟

أولاً، هناك فائدة اقتصادية كبيرة للمملكة المتحدة ليست فقط اللاعب الأوروبي الرائد في الخليج، ولكن أيضًا اللاعب الغربي الرائد. ولا يمكن إنكار أن مؤسسة الدفاع والسياسة في المملكة المتحدة لا تزال تجد أنه من السهل والممتع حتى التعامل مع نظرائهم في الخليج بطريقة ربما غالبًا ما استعصت على الأمريكيين. هناك أيضًا مبرر عسكري "محلي" للمملكة المتحدة، التي شهدت عقودًا من الخبرة في الحفاظ على القوات في الخارج تقلص فجأة، مما يعني أن بعض تلك العناصر التي جعلت الجيش البريطاني مميزًا عن نظرائهم الأوروبيين قد تآكل. ومع ذلك، هناك أيضًا ركيزة أخرى تدعم مبادرة المملكة المتحدة لإعادة التعامل مع الخليج، وهي علاقتها الخاصة مع الولايات المتحدة. إلى واشنطن وأوروبا ودول الخليج، نية الجيش البريطاني لبذل المزيد في الخليج، بهدف إبقاء جميع المعنيين منشغلين بالمهام الدفاعية في متناول اليد ، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر إرسال إشارات طمأنة إلى اللاعبين الإقليميين الرئيسيين ؛ المساعدة في التوسط في التوازن الجيوسياسي "الساخن" بشكل متزايد الآن بين المملكة العربية السعودية وإيران ؛ ومهينة واحتواء تهديد داعش حيثما أمكن. وبصورة أكثر تجريدية ، ولكن مع ذلك ، فإن المملكة المتحدة لها مصلحة رئيسية في الاستمرار في لعب دور عالمي كقوة ذات صلة من الدرجة الأولى تساعد بشكل استراتيجي في دعم النظام الدولي الليبرالي الذي لا تزال تقوده الولايات المتحدة ؛ ما أطلق عليه استعراض الدفاع والأمن الاستراتيجي (SDSR) لعام 2015 "النظام الدولي القائم على القواعد". 18

في إعادة تأكيد وجودها في الخليج، تحافظ المملكة المتحدة مرة أخرى على تركيز شديد على ما ارتكزت عليه إستراتيجيتها الأمنية والدفاعية منذ الحرب العالمية الثانية: الحفاظ على علاقتها الخاصة مع الولايات المتحدة وتعزيزها، حيث إن إدارة أوباما "باردة" بشكل واضح لمفهوم أي نوع من العلاقات الخاصة مع أي بلد على الإطلاق، ومع المسرح الهام الأخير الذي يرى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة تعملان معًا بشكل وثيق، أي أفغانستان، التي وصلت إلى نهاية معادية في عام 2014، هناك حاجة واضحة إلى "القيام بشيء ما" إذا ما أريد الحفاظ على إستراتيجية كونها قريبة من الأمريكيين، من حيث المعايير السياسية، الترابط العسكري، والنفوذ العالمي. في كونها أول الدول الأوروبية التي تدخل بسرعة في دوامة الشرق الأوسط وسياسات الخليج، وبهذه الطريقة الطوعية، تضع المملكة المتحدة نفسها في قلب منطقة ستبقى مهمة جدًا بالنسبة إلى الولايات المتحدة في المستقبل، لكنها ليست مهمة بقدر أهمية المناطق في الشرق. باختصار، تعود المملكة المتحدة إلى شرق السويس من أجل الحفاظ على العلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة، والتي تم الاستيلاء عليها بشكل مقتضب في SDSR

 "الدفاع الاستراتيجي والرؤية الأمنية" 2015. إن الولايات المتحدة هي شريكنا البارز في الأمن والدفاع والسياسة الخارجية والازدهار. كما أن مساهمتنا في العلاقات الخاصة تشمل امتدادنا ونفوذنا الأوروبي والعالمي... ونحن نعمل معًا لدعم السلام والاستقرار 19 مع "وجود عسكري بريطاني دائم وأكثر أهمية" في منطقة الخليج مصمم لتعكس علاقاتنا التاريخية، والطابع الطويل الأجل لكل من التحديات والفرص وطمأنة حلفائنا في الخليج. وقد بدأنا العمل على إنشاء قاعدة بحرية جديدة في البحرين، هي قاعدة "جوفير"، لدعم نشر البحرية الملكية في المنطقة، وسنقوم بإنشاء هيئة دفاع بريطانية جديدة في الشرق الأوسط (20) .

* **ضرورة خروج بريطانيا؟**

كجزء من العالم الذي تربطه بالمملكة المتحدة مصالح إستراتيجية وتجارية راسخة، من المتوقع أن تزداد الأهمية النسبية لمنطقة الخليج بالنسبة للمملكة المتحدة إذا غادرت المملكة المتحدة الإتحاد الأوروبي، وعندما تنسحب هذه الأخيرة منه. لم تتباطأ حكومة تيريزا ماي في محاولة ضمان الحفاظ على الروابط التي تربط دول مجلس التعاون الخليجي مع المملكة المتحدة، بل وتعزيزها. وفي كلمتها أمام مجلس التعاون الخليجي في ديسمبر 2016، أكدت ماي على العلاقة التي دامت قرونًا بين المملكة المتحدة ودول الخليج، مشيرةً إلى "المخاطر التي تهدد أمننا المشترك" وكيف، في الأوقات الصعبة، "تلجأ إلى أصدقائك الأكبر سنًا والأكثر موثوقية."21 ولا يمكن أن يكون الاستنتاج أكثر وضوحًا - وهو أن المملكة المتحدة تنظر إلى دول الخليج على أنهم شركاء دائمين، وأن دول الخليج يجب أن ينظروا إلى المملكة المتحدة بنفس الطريقة. والسؤال المثير للاهتمام هو ما إذا كانت دول الخليج تنظر حقًا إلى المملكة المتحدة بهذه الطريقة. في حين أن علاقات المملكة المتحدة مع بعض الدول وثيقة بلا شك، إلا أنها تبقى قضية أنها تعمل في سوق عالمي، وعلى المملكة المتحدة، في الوقت الذي تكون فيه في وضع جيد للتعامل مع دول مجلس التعاون الخليجي، التنافس مع مجموعة من الجهات الدولية الفاعلة الأخرى التي قد تجلب إمكانيات وقدرات مختلفة لأي ترتيب. لا شك أن التاريخ يشكل عاملًا محفزًا قويًا، ولكنه ليس العامل الوحيد.

وربما مع أخذ ذلك في الاعتبار، بعد خطاب مايو، بدأ وزير التجارة الدولية البريطاني ليام فوكس جولة واسعة من الزيارات الخارجية إلى دول الخليج، بما في ذلك عمان والبحرين. وفي حين أن هذه الزيارات حصلت على تأكيدات من زعماء الخليج بشأن علاقتهم بالمملكة المتحدة، إلا أنها جاءت بتكاليف سياسية بعض الشيء، حيث سلط المنتقدون الضوء على مشكلة تعزيز التجارة مع بلدان المنطقة. وفي إشارة إلى زيارة الوزير إلى الكويت في يوم آخر، وهي زيارة يائسة أخرى قام بها ليام فوكس لتأمين صفقة تجارية مع دولة لديها سجل مشكوك فيه في مجال حقوق الإنسان... [أ] لأن حكومة بريكست المحافظة عازمة على إخراجنا من السوق المشتركة دون حتى طرح الصفقة النهائية على الشعب البريطاني.



قام الأمير تشارلز أمير ويلز بزيارة قاعدة ميناء سلمان البحرية في الإمارات كجزء من الجولة الملكية في الشرق الأوسط.

بدءا من عمان ثم الإمارات والبحرين.

آرثر إدواردز / بول / جيتي إيماجيس

على الرغم من مثل هذه الإنتقادات، فقد إستمرت وتيرة المشاركة، بل وزادت، طوال عام 2018. وفي أعقاب زيارة دولة قام بها ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان إلى المملكة المتحدة في مارس/آذار 2018، أعلن أن المملكة العربية السعودية ستشتري 48 مقاتلة أخرة متعددة الأدوار من طراز "إعصار"، ليرتفع مجموع قيمة تراخيص تصدير الأسلحة التي منحتها المملكة المتحدة للسعودية منذ بداية الحرب في اليمن عام 2015 إلى 6.3 مليار دولار. ويبدو أن الضرورات الاستراتيجية والتجارية بالنسبة للمملكة المتحدة قد بدأت في التفوق على الضرورات السياسية السابقة للحكم الرشيد وإرساء الديمقراطية، مما دفع مراقب فرنسي إلى استنتاج أن السياسة الخارجية [للمملكة المتحدة] ستدور حول الحفاظ على التدفقات التجارية والنفوذ الدبلوماسي والموقف العسكري. وبالإضافة إلى بعض البيانات الغامضة والروتينية، سيستمر تجاهل تمويل التطرف وانتهاكات حقوق الإنسان (24).

* **عواقب غير مقصودة**

الإنخراط في الخليج ليس بالأمر المستقيم. في الواقع، هناك مناطق قليلة من العالم لديها نفس القدر من الاحتمالات لعدم الاستقرار، مع التهديدات المنبثقة عن مجموعة من الاحتمالات. يمكن القول إن السياق الرئيسي للتوترات الحالية لا يزال هو العلاقة الجيوسياسية المشحونة بين المملكة العربية السعودية وإيران، وكلاهما يتنافس على الهيمنة الإقليمية وتمتد مصالحهما الأمنية الوطنية الآن إلى مجموعة من الحروب بالوكالة تتراوح من التمرد الدموي المستمر في سوريا، إلى صعود داعش، إلى الحملة المستمرة بقيادة السعودية ضد الحوثيين في اليمن. مصدر القلق الرئيسي للمشيخات والإمارات والممالك غير الديمقراطية في الخليج العربي، التي تهيمن عليها النخبة السنية، هو التعبئة السياسية للمجتمعات الشيعية العربية في هذه الدول. في الوقت الذي يشهد فيه العراق بالفعل ترسيخًا لرواية جديدة عن الأمة مبنية على هوية أغلبية شيعية، كانت دول الخليج متوترة بشكل علني منذ عام 2003 من ارتفاع محتمل في التشدد الشيعي ولسبب وجيه. لطالما تم تشويه سمعة الجاليات العربية الشيعية كمواطنين من الدرجة الثانية في دول الخليج العربي. في المملكة العربية السعودية، على سبيل المثال، حوالي 15 بالمائة من المواطنين هم من الشيعة، ويتركز هؤلاء السكان في المنطقة الشرقية الغنية بالنفط. أدى إعدام رجل الدين الشيعي البارز الشيخ نمر النمر على يد السعوديين في يناير 2016 إلى زيادة تأجيج الأعمال العدائية العميقة بالفعل بين المملكة العربية السعودية وإيران. إن الوضع في البلدان التي يتعدد فيها الشيعة، ولكن ليسوا أغلبية، أمر صعب، حيث يطالب قادتهم بالاعتراف بحقوق الإنسان في البلدان التي لديها وجهة نظر متراخية حول هذه الأمور، مثل المملكة العربية السعودية والكويت. لكن في الأماكن التي يشكلون فيها الأغلبية، مثل البحرين، يكون الوضع أكثر خطورة. في الواقع، في البحرين - موقع محتمل لإنشاء قواعد البحرية الملكية - ظلت البلاد في حالة عدم استقرار شديد منذ بدء المظاهرات المناهضة للحكومة، المرتبطة بشكل أساسي بالمجتمع الشيعي، في فبراير 2011. وقد تم وضع هذه المظاهرات بقوة على يد أجهزة الأمن البحرينية، لا سيما بمشاركة القوات السعودية.

إن تداعيات ذلك على المملكة المتحدة في صياغة علاقات سياسية وعسكرية وثيقة للغاية مع دول الخليج العربي قد تكون خطيرة بلا شك. وبالعودة إلى الخليج، سوف ترسل المملكة المتحدة إشارة واضحة مفادها أنها في الخليج العربي على الأقل تدعم الحفاظ على الأنظمة المتفاوتة أو المناهضة للديمقراطية في وقت تكتسح فيه القوى الثورية الشرق الأوسط والعالم الإسلامي، وتولد المزيد والمزيد من الشرعية. وبالتالي فقد يتبين أن التوقيت المؤسف على أقل تقدير لدعم الأنظمة المناهضة للثورة؛ والمملكة المتحدة، بقيامها بذلك، ستكون منفتحة على نطاق واسع على الاتهام بأن عقود الدفاع والتجارة مع هذه الدول تفوق الالتزام الأخلاقي المتمثل في السعي إلى تحقيق حقوق الإنسان العالمية وتعزيز المعايير الديمقراطية. كما أن تصور دول الخليج تجاه خطط المملكة المتحدة قد يكون مختلفًا عن نظرة المملكة المتحدة إلى مشاركتها. تركز نظرة دول الخليج إلى التهديد بشكل متزايد على أزمات القوة "الصارمة" وعدم الاستقرار الداخلي، التي يتم تهدئة آثارها من خلال وضع معاهدات تعمل على حمايتها من أعدائها في الخارج، وربما في الداخل. إلا أن النهج الذي تبنته المملكة المتحدة رغم كونه مثيرًا للإعجاب يبقى إلى حد كبير على تنوع القوى "الناعمة"، حيث أن الألوية القادرة على التكيف والمخصصة للانتشار المحتمل لا يجري تشكيلها للقيام بعمليات قتالية كبيرة، ولا تكون "في حالة استعداد". من خلال اعتراف ال CDs أنفسهم في خطاب RUSI، سيكونون في الواقع فرق تدريب كبيرة وقادرة.

في حين أن العمل الموجه والمركز والمكثف جدًا من التدريب بالتأكيد يمكن أن يرسل رسائل، إلا أن القيام بحساب جريء هو افتراض كبير جدًا بأن هذه الرسائل ستفسر على هذا النحو، على سبيل المثال، في طهران. وعلى المستوى المجرد والنظري، قد يكون استبدال الوجود الأمريكي بكيان بريطاني منطقيًا، لكن هذا لا يمكن أبدًا أن يكون بديلًا شبيهًا بهذا الوجود. وأيًا كان مدى قدرة البحرية الملكية، فإن حضورها المحدود في البحرين (والذي يفترض أن يكون مجرد عدد صغير من الفرقاطات والمدمرات على الأكثر) ، فضلا عن تمركز الجيش وتوليه مهمة التدريب في عمان، إلى جانب عدد من مقاتلات (إعصار) في الإمارات العربية المتحدة، هو من ذلك النوع الذي يوصل رسالة واحدة ولكنه يفتقر إلى مصداقية القدرة على العمل كرادع، أو قوة قادرة على المشاركة الاستباقية الناجحة. من هذا المنطلق يبدو أنّ هنالك خطر ان يكون النشر بحجم كبير كفاية ‹ليوقعنا في مشكلة، › ولا يخرجنا منه عندما تبدأ المشكلة. ومع ذلك، ففي جميع الاحتمالات، سيتم صياغة "حل تفصيلي" كلاسيكي يعرض تصرفات المملكة المتحدة وعلاقتها الأوثق مع دول الخليج العربية على أنها تسعى في نهاية المطاف إلى العمل، بطريقة القوة الناعمة، نحو تحسين الأوضاع السياسية الداخلية، مع بقاء ما يعتبر بالنسبة للبعض معضلة ليبرالية كبيرة معترف بها، لكنها غير قابلة للحل طيلة فترة هذه الشراكة المتجددة. ولكن، إلى أي حد؟ قبل عام 1971، كان "شرق السويس" أساس إستراتيجي، وكان له هدف، ويمكن التعبير عنه بوضوح بالإشارة إلى الإرث الإمبراطوري، والحاجة إلى احتواء الاتحاد السوفييتي، والفوائد الاقتصادية للحصول على النفط. وكان ذلك منطقيًا، إلى أن صارت الأوجه المالية الصعبة للوجود هناك واضحة. وإذا كانت المملكة المتحدة جادة في تركيزها على الخليج العربي، مرة أخرى، فإن السؤال المباشر الذي يجب الإجابة عليه هو أين الهدف الاستراتيجي الواضح من العودة إلى "شرق السويس"؟ وإذا كان لها أن تردع إيران، فإن هذا يتطلب إستراتيجية يجب أن تكون متعددة الأوجه، ومدعومة دوليًا، مع إتاحة قوة عسكرية كبيرة وذات مصداقية. لن يؤدي إلغاء الرئيس ترامب مؤخرًا للاتفاق النووي الإيراني، والانقسامات التي كشفها ذلك في العلاقات بين ضفتي الأطلسي، إلا إلى تعقيد عملية التوازن الدقيقة التي تقوم بها المملكة المتحدة. إذا كانت العودة تهدف إلى تعزيز الروابط بين المملكة المتحدة ودول الخليج العربي، لمجموعة من الأسباب من بينها الدفاع والتجارة وللاستثمارات، يجب الاعتراف بذلك علنًا إلى جانب توضيح سبب ضرورة مثل هذه المشاركات، في فترة ترى المنطقة بأسرها في حالة من التغير السياسي، وهي معقدة بشكل كبير الآن مع التأكيد الجريء على مصالح روسيا في المستنقع السوري. وهذا لا يعني إصدار حكم قيمي بأن مثل هذه التحالفات خاطئة، ولكنها تحتاج إلى توضيح وبيان والدفاع عنها، في إشارة مثالية إلى إستراتيجية أوسع وحس بالمصالح الوطنية للمملكة المتحدة، وليس مستترًا ومتروكًا.

**الهوامش:**

1. - بول ك. ماكدونالد وجوزيف م. بوالز، انحطاط رشيق؟ النجاح المدهش لتقليص الدول العظمى، الامن الدولي، المجلد 35، العدد 4 (2011)، ص 15.

2. باري بوزين ، ضبط النفس: مؤسسة جديدة لاستراتيجية الولايات المتحدة الكبرى ، (إيثاكا: مطبعة جامعة كورنيل ،

2014).

3. لويس سيمون ، "القوة البحرية والوجود الأمريكي في الشرق الأوسط: تقليص النفقات في المنظور ،"

الجغرافيا السياسية ، المجلد. 21 ، ع 1 (2016) ، ص.25-26.

4. آندي بولك ، "الصين: قوة عظمى في الشرق الأوسط؟" الحرب على الصخور (5 مارس 2014) ، تم استرجاعه

من http://warontherocks.com/2014/03/china-a-major-power-in-the-middle-eastchina/ ؛ إيلي راتنر وآخرون

، "أكثر استعدادًا وقدرة: رسم النشاط الأمني ​​الدولي للصين" ، مركز الأمن الأمريكي الجديد ، (19 مايو 2015) ، تم استرداده من https://www.cnas.org/publications/reports/more-willing- وقادرة على رسم بياني للصين والنشاط الأمني ​​الدولي.

5. جاريث ستانسفيلد وشاول كيلي ، "عودة إلى شرق السويس؟ الانتشار العسكري البريطاني في الفارسية

الخليج ، RUSI Paper ، (أبريل 2013) ، تم استرجاعه من https://rusi.org/system/files/East\_of\_Suez\_Return\_042013.

بي دي إف.

6. راجع ، على سبيل المثال ، دوج ستوكس ، "صفقة أخيل: تراجع الدولار واستراتيجية الولايات المتحدة الكبرى بعد الأزمة ،"

مراجعة الاقتصاد السياسي الدولي ، المجلد. 21 ، ع 5 (2014) ، ص 1071-1094.

7.ريتشارد نورتون تايلور ، "رئيس الدفاع يشير إلى وجود عسكري بريطاني رئيسي في الخليج" ، الجارديان ، (18 ديسمبر 2012) ، تم استرداده من https://www.theguardian.com/uk/defence-and-security-blog / 2012 /

ديسمبر / 18 / british-army-the-Gulf-defense.

8. جون دبليو يونغ ، حكومات العمل 1964-1970 ، المجلد. 2 ، السياسة الدولية ، (مانشستر: مطبعة جامعة مانشستر ، 2003) ، ص. 49.

9. جون كيلي ، شبه الجزيرة العربية والخليج والغرب ، (لندن: ويدينفيلد ونيكلسون ، 1980) ، ص. 57.

10. يونغ ، الحكومات العمالية ، ص. 51.

11. FPDA هو "ترتيب استشاري فضفاض" بين المملكة المتحدة وأستراليا ونيوزيلندا وماليزيا ،

وسنغافورة ، وقعت في عام 1971. انظر ، كارلايل إيه ثاير ، "ترتيبات دفاع القوى الخمس: الهدوء

المنجز ، "تحديات الأمن ، المجلد. 3 ، ع 1 (فبراير 2007) ، ص 79-96. انظر أيضًا ، دامون بريستو ، "الخمسة

Power Defense Arrangements: Southeast Asia’s Unknown Regional Security Organization، "Contemporary Southeast Asia، Vol. 27 ، رقم 1 (أبريل 2005).

12. انظر ، "أرباح مبيعات الأسلحة وقود BAe ،" بي بي سي ، (25 فبراير 1999) ، تم استردادها من http://news.bbc.co.uk/2/

مرحبًا / أعمال / 285963.stm ؛ "علاقات المملكة المتحدة مع المملكة العربية السعودية والبحرين" ، لجنة اختيار الشؤون الخارجية ،

(12 نوفمبر 2013) ، تم استرجاعه في 7 أبريل 2013 ، من https://www.parictures.uk/business/commissions/

لجان-أ-ي / كومونس-سيليكت / الشؤون الخارجية-لجنة / استفسارات 1 / برلمان -2010 / السعودية-السعودية-البحرين-العلاقات مع المملكة المتحدة /.

13- دول مجلس التعاون الخليجي (السعودية ، الكويت ، الإمارات ، قطر).

البحرين ، وسلطنة عمان) تضم صناديق ثروة سيادية بأصول تقدر بما بين 600 مليار دولار و

تريليون دولار في نهاية عام 2008. حجم هذه الأموال يمكّن بعض دول مجلس التعاون الخليجي ، ولا سيما المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت ، من أن تكون مصادر مهمة لصافي تدفقات رأس المال العالمي. انظر ، جودت بهجت ،

"صناديق الثروة السيادية في الخليج: تقييم" ، في ديفيد هيلد وكريستيان أولريشسين (محرران) ،

تحول الخليج: السياسة والاقتصاد والنظام العالمي ، (لندن: روتليدج ، 2012) ، ص 218-

235. الإحصاءات المتعلقة بالعلاقات الثنائية بين المملكة المتحدة ودول الخليج تعطي فكرة عن

حجم التفاعل الاقتصادي. مع المملكة العربية السعودية ، على سبيل المثال ، كان هناك ما يقرب من 4 مليارات دولار في الثنائية

التجارة في عام 2011 ، مع ما يقرب من 200 مشروع مشترك بريطاني / سعودي باستثمارات إجمالية تزيد عن 11 دولارًا

مليار. انظر ، فرانك جاردنر ، "Saudi Arabia" Insulted "by UK Inquiry،" BBC ، (15 تشرين الأول (أكتوبر) 2012) ، مأخوذ من

https://www.bbc.com/news/uk-politics-19943865 ؛ قطر ، أيضًا ، مستثمر رئيسي بالفعل في المملكة المتحدة ، تم تعيينه

لزيادة مشاركتها. بعد استثمارات كبيرة متتالية في قطاع الفنادق المرموق في المملكة المتحدة

(شراء فندق Intercontinental on Park Lane) ، والاستثمار في تطوير Shard ومتجر Harrod متعدد الأقسام ، كجزء من فورة إنفاق بنحو 3 مليارات دولار في جميع أنحاء أوروبا في عام 2012 (أي ما يعادل ستة أسابيع

وذكرت تقارير الإيرادات من صادرات الغاز الطبيعي المسال القطرية) بعد ذلك أن قطر بدأت محادثات مع

تستثمر حكومة المملكة المتحدة ما يصل إلى 10 مليارات جنيه إسترليني في مشاريع البنية التحتية الرئيسية في المملكة المتحدة ، بما في ذلك الطاقة

المصانع ومشاريع الطرق والسكك الحديدية وحتى مجاري التايمز "العملاقة" في لندن. انظر ، سايمون جودلي ، "صندوق الاستثمار القطري يدفع 400 مليون جنيه إسترليني لفندق بارك لين" ، الجارديان ، (28 مارس 2013) ، مأخوذ من

https://www.theguardian.com/business/2013/mar/28/quataris-buy-park-lane-hotel ؛ جيم بيكارد و

جورج باركر ، "قطر يمكن أن تستثمر 10 مليارات جنيه إسترليني في مشاريع المملكة المتحدة ،" فاينانشيال تايمز ، (13 مارس 2013) ، تم استرداده

من https://www.ft.com/content/0f6c15ca-8c07-11e2-8fcf-00144feabdc0.

2018 خريف 247

استراتيجية المملكة المتحدة في منطقة الخليج والشرق الأوسط بعد إعادة التوطين الأمريكي

14 - خطاب الجنرال السير ديفيد ريتشاردز، رئيس هيئة أركان الدفاع بالمعهد الملكي للخدمات المتحدة

(RUSI)، (17 ديسمبر 2012) تم إستردادها من https://www.gov.uk/government/speeches/رئيس هيئة الأركان العامة -sir-david-richards-speech-to-royal-united-services-institute-rusi-17-ديسمبر-2012.

15. "قدمت قطر أقل من نصف الغاز الطبيعي المسال في المملكة المتحدة حتى الآن في 2018"، بلاتس، (11 أبريل 2018)، تم إسترداده

من www.platts.com/latest-news/natural-gas/london/qatar-has-supplied-less-than-half-the-uks-lng26935986.

16. انظر، جيم بيكارد، جورج باركر، كاميلا هال، "لا 10 جاهز للاستفادة من السحر الهجومية،"

فاينانشال تايمز، (13 مارس/آذار 2013)، تم إستردادها من https://www.ft.com/content/aa505370-8c0d-11e2-

8fcf-00144feabdc0.

17 - "بريطانيا تفتح قاعدة عسكرية في البحرين"، The Straits Times، (6 أبريل/نيسان 2018)، تم إستردادها من www.straitstimes.com/world/middle-east/britain-opens-military-base-in-bahrain.

18 - حكومة المملكة المتحدة، "إستعراض الدفاع والأمن الاستراتيجيين (2015)" الصفحة 10.

19 - "SDSR (2015)"، ص 51.

20 - "SDSR (2015)"، ص 55.

21- حكومة المملكة المتحدة، "خطاب رئيس الوزراء أمام مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2016"، (7 كانون الأول/ديسمبر،

2016)، تم إستردادها من https://www.gov.uk/government/speeches/prime-ministers-speech-to-the-gulfco-operation-council-2016.

22- توم باتشيلور، بريكست: حكومة المملكة المتحدة "تعطي الأولوية للتجارة على حقوق الإنسان" سعيا نحو تحقيق توازن

East Deals، المستقلة، (24 يناير، 2017)، تم إستردادها من https://www.independent.co.uk/news/uk/

politics/brexit-latest-theresa-may-liam-fox-middle-east-trade-deals-human-rights-a7543751.html.

23- "وصف سياسيون في المملكة المتحدة صفقة المعونة السعودية بأنها 'عار وطني'، الجزيرة، (10 مارس 2018)، تم إستردادها من

https://www.aljazeera.com/news/2018/03/uk-politicians-brand-saudi-arms-deal-national-disgrace180310074713030.html.

24 - أنطوان فاغنيور - جونز، بريطانيا العالمية في الخليج: خروج بريطانيا والعلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي، مؤسسة

Pour la Recherche Strategy، رقم 13، (19 تموز/يوليه 2017)، مستردة من https://www.frstrategie.org/publications/